رقم=الوثيقة=W MDE 30/027/2002 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : OOV
NN ديسمبر/كانون الأول OMMO

تونس : اعتداء عنيف على مختار يحياوي، العضو المؤسس لجمعية جديدة لدعم السجناء السياسيين

تدين منظمة العفو الدولية الاعتداء المصحوب بالعنف الذي وقع اليوم على مختار يحياوي، رئيس مركز تونس لاستقلالية القضاء والعضو المؤسس للجمعية التي أُنشئت حديثاً تحت اسم الجمعية الدولية لدعم السجناء السياسيين.

ولدى دخول مختار يحياوي إلى المبنى الذي يقع فيه مكتب محاميي حقوق الإنسان سعيدة أكرمي ونور الدين بهيري في وسط تونس العاصمة، بينما كان في طريقه لزيارتهما، جُرجر إلى زقاق قريب واعتُدي عليه بالضرب المبرح. وتركه المهاجمون بعد أن أصابوه بكدمات وسال الدم من أنفه وفمه. واستطاع بصعوبة الوصول إلى مكتب المحاميين. وكان ما زال واقعاً تحت تأثير الصدمة عندما اتصلت به منظمة العفو الدولية في فترة سابقة من هذا اليوم.

وقالت منظمة العفو الدولية "في تونس أصبحت الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان التي يقوم بها موظفون في الأجهزة الأمنية يرتدون ملابس مدنية أو رسمية نمطاً على مدى سنوات عديدة".

وأضافت المنظمة : "إننا نحث السلطات على ضمان إجراء تحقيق شامل في الاعتداء من جانب هيئة مستقلة وحيادية وتقديم المسؤولون عن ارتكابه إلى العدالة".

ووقع الاعتداء بعد يوم واحد فقط من العيد الدولي لحقوق الإنسان، عندما أصدرت الجمعية الدولية لدعم السجناء السياسيين نداءً وقعه مختار يحياوي يدعو إلى إنهاء الحبس الانفرادي المطول للسجناء السياسيين في السجون التونسية، وإلى ضمان حقوقهم الأساسية.

وأُقيل مختار يحياوي، الذي كان قاضياً، من منصبه في ديسمبر/كانون الأول OMMN بعدما دعا، في رسالة مفتوحة وجهها إلى الرئيس بن علي، إلى احترام المبدأ الدستوري لاستقلالية القضاء.

وثمة حظر فعلي لأنشطة كل من المركز التونسي لاستقلالية القضاء والجمعية الدولية لدعم السجناء السياسيين. وقد واجه الأعضاء المؤسسون عراقيل متكررة في محاولتهم لتأسيس الجمعيتين. وبحسب ما ورد رفض موظفو الخدمة المدنية في محافظة تونس العاصمة، في نوفمبر/تشرين الثاني OMMO بالنسبة للجمعية الثانية وفي ديسمبر/كانون الأول OMMN بالنسبة للجمعية الأولى، تسلُّم طلب الحصول على تصريح أو إعطاء إقرار رسمي بالاستلام، وبالتالي خالفوا بعض أحكام القانون التونسي المتعلق بتأسيس الجمعيات وعرقلوا العملية التي تؤدي إلى التصريح للجمعيتين بمزاولة نشاطهما.

وفي تونس يظل المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون لمختلف أشكال المضايقة والتخويف، بما في ذلك المراقبة وسوء المعاملة من جانب الشرطة. وعندما يحاولون تقديم شكوى، غالباً ما يرفض الكتبة أو أفراد الشرطة تسجيلها. وعندما يتم تسجيل شكوى، نادراً ما يعقبها تحقيق من جانب السلطات المختصة. ويستمر تفشي التدابير التعسفية في أجواء تسودها الحصانة من العقاب.

وقالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه "يجب مساءلة جميع أفراد قوات الأمن في تونس الذين يُشتبه في أنهم ضايقوا المدافعين عن حقوق الإنسان أو أرهبوهم عن أفعالهم".

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N London St. Easton 0DW 1X WC. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org